S/PV.7194

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٩٤**

الاثنين، ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد وايت
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد يانوس
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيد كاليندرا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1442408 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد طارق متري وسعادة السيد أوجين – ريشار غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد متري.

السيد متري (تكلم بالإنكليزية): يساور الشعب الليبي شعور متزايد بالقلق من احتمالات تطاول أمد الصراع. تشكل الأزمة التي خيمت على الساحة السياسية في الأشهر القليلة الماضية خطرا على عملية الانتقال السياسي في البلد. وفي أعقاب القرار الذي اتخذه المؤتمر الوطني بتأييد الحكومة الجديدة بقيادة السيد أحمد معيتيق في ٢٦ أيار/مايو، رفضت حكومة عبد الله الثني، بوصفها حكومة تسيير الأعمال، تسليم السلطة، محتجةً بحدوث مخالفات إجرائية. هذا الصباح، قضت المحكمة العليا في ليبيا بأن انتخاب السيد معيتيق لم يكن دستورياً، مما يفتح الباب للخروج من الأزمة المؤسسية. وينبغي التأكيد على ضرورة احترام هذا الحكم. وقد جاء رد الفعل الأولي على حكم المحكمة في طرابلس، قبل نصف ساعة، إيجابياً. فقد أعلن النائب الثاني لرئيس المؤتمر، صلاح مخزوم، ومعيتيق نفسه، كل على حدة، أنهما سيمتثلان للقرار.

كما كانت هناك تطورات كبيرة على الصعيد الأمني في الأسابيع القليلة الماضية. أهم هذه التطورات التحرك الذي قام به اللواء المتقاعد خليفة حفتر في منتصف أيار/مايو بتعبئة بعض الوحدات من الجيش الوطني الليبي وبعض الجماعات المسلحة التابعة للقبائل ضد جماعات وصفها بالإرهابية، منحياً عليها باللائمة في الكثير من أعمال العنف والاغتيالات الاستهدافية التي وقعت في بنغازي ومناطق أخرى من شرق ليبيا. حظيت العملية العسكرية، التي أطلق عليها اسم عملية الكرامة، ببعض عبارات التأييد. ولكن هناك أيضا من يتهمون اللواء حفتر بالسعي إلى إسقاط مؤسسات الدولة المنتخبة، وباستخدام التهديد الذي يشكله الإرهاب ذريعةً للقيام بما يرونه انقلاباً.

لقد عنيتُ، في الإحاطات السابقة التي قدمتها للمجلس، بأن أؤكد على المخاطر المتزايدة الناجمة عن الفراغ الأمني في ليبيا. لقد تعرض المئات من المواطنين الليبيين – معظمهم من أفراد الأمن، ولكن منهم أيضاً القضاة والصحفيون والمدنيين الآخرون – لحملة اغتيالات استهدافية واعتداءات أخرى. ومع ذلك، فإن أي إستراتيجية قابلة للبقاء على المدى الطويل للتصدي لهذه الظاهرة ولاقتلاع جذور الإرهاب لا يمكن أن تكون وليدة مبادرات أحادية وخاريجية، كما لا يمكن أن تقتصر على الحلول العسكرية. ينبغي وضع حد للعنف الذي يمارس ضد السكان المدنيين في بنغازي. ما من شك في ذلك. لهذا السبب تجدد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إدانتها الهجمات على المدنيين، أيا كان مرتكبوها.

في طرابلس، أدت الأزمة بشأن تعيين رئيس وزراء جديد، منذ شباط/فبراير، إلى تزايد الاستقطاب السياسي القوي في البلد. وأدت التوترات إلى وقوع اشتباكات متقطعة في شوارع

العاصمة بين الكتائب المتنافسة وغيرها من الجماعات المسلحة الخاضعة اسمياً لسيطرة السلطات الليبية. في ١٨ أيار/مايو، اقتحمت جماعات مسلحة المؤتمر الوطني العام من أجل منع المؤتمر من المضي قدما في انتخاب رئيس وزراء جديد.

وتكشف شدة الخلاف السياسي على سير عمل المؤسسات وشرعيتها النقاب عن انعدام الثقة المتبادلة فيما بين الأطراف السياسية الرئيسية. وازدادت حدة التطرف في المواقف على جانبي الانقسام السياسي من جراء اتهام كل طرف للآخر بالسعي بجميع الوسائل إلى السلطة والريبة في تزايد التدخل الخارجي لصالح الطرف الخصم.

وعلى الرغم من الأزمة السياسية والأمنية التي تتطوق ليبيا، فإن العملية الدستورية قد أحرزت تقدما كبيرا منذ إحاطتي للمجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.7130). في ٢١ نيسان/أبريل، عقد المؤتمر الوطني العام أول دورة لهيئة صياغة الدستور في البيضاء. وبعد حفل الافتتاح، انتخب الأعضاء رئيس الهيئة ونائبه والمقرر وأقروا النظام الداخلي. وتعكف الهيئة الآن على وضع هيكل لجانها، وخطط عملها، وخططها للتوعية والتواصل. وتقف بعثة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة التقنية بناء على طلب الهيئة، وتواصل جهودها في تنسيق الدعم الدولي للعملية الدستورية.

في أخر إحاطة إعلامية قدمتها، أوضحت الكيفية التي عرقلت بها عملياتُ المقاطعة والمشاكل الأمنية انتخابَ هيئة صياغة الدستور في شباط/فبراير، تاركةً ١٣ مقعداً شاغراً. وتسنى لاحقاً شغل ثمانية من تلك المقاعد من خلال جولات اقتراع إضافية. وتبذل الهيئة نفسها جهوداً في الوقت الحالي لكفالة تمثيل جميع المناطق الليبية ومكونات المجتمع الليبي – كما يسمونها هنا – في عمل الهيئة.

شرعت البعثة، بالشراكة مع طائفة من المنظمات النسائية، في تنفيذ مبادرة لحوار المرأة بغية الانخراط مع وسائل الإعلام والجهات الفاعلة الدينية والسياسية والمجتمعية في نقاش عام حول المسائل الدستورية التي تكتسي بأهمية خاصة بالنسبة إلى المرأة.

وبدعم تقني من الأمم المتحدة، تقوم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا الآن بانتخاب أعضاء مجلس النواب، وعددهم ٢٠٠ نائب، الذين سيخفلون المؤتمر الوطني العام. وبلغ إجمالي عدد الناخبين المسجلين ١,٥ مليون. وبلغ عدد المرشحين ١ ٧١٤ مرشحاً، منهم ١٥٢ مرشحة يتنافسن على ٣٢ من المقاعد المخصصة. ومن المتوقع أن يبدأ الاقتراع في ٢٥ حزيران/يونيه. وقد دعونا جميع الأطراف إلى كفالة إجراء الانتخابات في جو سلمي، وعدم تأخيرها.

بفضل الثقة والاهتمام الشعبيين، من المأمول أن تكون الانتخابات بشير خير لمرحلة ثالثة من عملية الانتقال قبل اعتماد دستور جديد.

لا تزال الحالة الأمنية تعرقل سير عمل النظام القضائي على نحو سليم. فقد توقفت المحاكم عن العمل لفترات طويلة في مدن درنة وبنغازي وسرت احتجاجا على استمرار الهجمات على المدعين العامين والقضاة، وذلك من بين الاعتداءات التي تقع على موظفي الدولة الأخرين. وعلى الرغم من أنه قد تم تمديد الموعد النهائي للمؤتمر الوطني العام حتى ٢ نيسان/أبريل لاستكمال عملية الفرز القضائي للمحتجزين، امتثالا لقانون العدالة الانتقالية، لا تزال تلك المهمة معلقة. تشير الأرقام التي جمعتها وزارة العدل، بمساعدة الأمم المتحدة، إلى أن عدد المحتجزين في المرافق الخاضعة لسلطة الشرطة القضائية بلغ في أوائل آذار/مارس ٦ ٢٠٠ سجين، ولم تتم محاكمة سوى ١٠ في المائة منهم تقريبا.

بدأت محكمة الاستئناف في طرابلس محاكمة ٣٧ شخصا من المسؤولين في النظام السابق، بمن فيهم سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وتمثل هذه المحاكمة اختبارا حاسما للاستعداد والقدرة على إجراء محاكمات عادلة في ليبيا. لقد أعربت البعثة عن قلقها إزاء الصعوبات التي تقف أمام ضمان

التمثيل القانوني الكامل والمناسب لجميع المتهمين، وحصول المحامين وموكليهم على ملفات القضية. وبدا مؤخرا أن المحكمة بصدد معالجة هذه المسائل.

زارت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جميع المتهمين، على شتى المستويات من الإشراف، المحتجزين في طرابلس ومصراته والزنتان. ومع ذلك، مُنعت البعثة من الوصول إلى المحتجزين الآخرين في سجن الهضبة على أسس أنه لم يتم توجيه التهم إليهم بعد. وقد أعربت بشدة عن احتجاجي على الاحتجاز الوجيز في سجن الهضبة لأحد كبار موظفي البعثة الذي كان يحضر، بصفة مراقب، جلسة محاكمة في ١١ أيار/مايو، وعلى الاتهامات الباطلة الموجهة ضده. وتلقت البعثة اعتذارا شفويا وتأكيدات من السلطات الليبية بالتزاماتها باحترام اتفاق مركز البعثة الموقع بين ليبيا والأمم المتحدة. ومع ذلك، لم تتم إعادة المتعلقات الشخصية لموظفنا. لذلك، قررت تعليق حضور موظفينا لمحاكمات أخرى في مركز الهضبة إلى أن تُحل قضية زميلنا على نحو كامل.

وفي الآونة الأخيرة جدا، في ٤ حزيران/يونيه، قامت سلطات الأمن في المطار باحتجاز أربعة موظفين تابعين للبعثة أثناء عودتهم من البيضاء، وقد تعرضوا لسوء المعاملة. وخلال فترة احتجازهم التي استمرت أكثر من ساعة، تم توجيه اتهامات كاذبة إليهم مرة أخرى. ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد تدخل وزارة الداخلية، بناء على طلبي. وأعربت عن احتجاجي وذكّرت السلطات الليبية، مرة أخرى بالتزامها باحترام الاتفاق الذي وقعته مع البعثة.

إن الحالة الراهنة في ليبيا حتما تعمل على إبطاء عملية إعادة بناء قطاع الأمن والإصلاح. ومع ذلك، أُحرز بعض التقدم في تفعيل الاتفاق الأمني الذي تم التوصل إليه في مؤتمر روما. وتُقَدم المساعدة إلى لجنة وزارة الدفاع المعنية بإعداد سياسة دفاعية واستراتيجية وضمان الإدارة السليمة وتأمين الأسلحة والذخيرة. ومع ذلك، تضمن أيضا اتفاق روما الأمني تدابير إرساء الإدارة السليمة لقطاع الأمن، وهي توصية ما فتئنا نقدمها مرارا وتكرارا، بما في ذلك فيما يتعلق بالقضايا الصعبة لنزع السلاح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة. وحتى الآن لم يتم إحراز أي تقدم مستدام في ذلك الصدد.

إن الأمم المتحدة مدعوة اليوم إلى الاستمرار في تيسير إجراء حوار سياسي بين جميع الأطراف. وهذا أمر أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتحقيقا لتلك الغاية، ضاعفت من جهودي الرامية إلى حث جميع الأطراف في ليبيا على حسم المأزق السياسي الحالي بالوسائل السلمية، وقد شددت عليها بأن اللجوء إلى استخدام القوة ستترتب عليه عواقب كارثية على البلد.

وبعد إجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية، سأدعو إلى عقد اجتماع في غضون الأيام العشرة المقبلة. وسيضم ذلك الاجتماع حوالي ٥٠ ممثلا من الجهات الفاعلة الرئيسية، من قبيل القادة السياسيين والثوريين وشيوخ القبائل والمجتمع المدني وشخصيات معروفة ونساء. ويهدف مؤتمر الحوار السياسي هذا إلى التوصل إلى اتفاق على مبادئ التفاعل السياسي وعلى الأولويات الوطنية خلال الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية وعلى السُبل الكفيلة بالتصدي فورا للمسائل الأمنية والمسائل الخلافية. إن المخاطر عالية، ولن ندخر أي جهد للمساعدة في منع انجراف ليبيا نحو المزيد من عدم الاستقرار والعنف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد متري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير غاسانا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٢٤ (ه) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريري إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة بموجب هذا القرار. ويشمل التقرير الفترة من

١٠ آذار/مارس إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وقد اجتمع أعضاء اللجنة خلالها مرتين في مشاورات غير رسمية.

في أخر إحاطة إعلامية قدمتها في المجلس (انظر S/PV.7130)، تطرقت إلى التقارير النهائية لفريق الخبراء وإلى موافقة اللجنة على القيام بأعمال المتابعة بشأن ٩ توصيات من أصل ١٥ توصية قدمها الفريق. وأود الآن أن أُذكر بأنه، خلال المشاورات غير الرسمية التي أُجريت في ٢ حزيران/يونيه، وافقت اللجنة أيضا على اتخاذ إجراء لبحث الإخطارات غير المكتملة المرسلة إلى اللجنة بشأن الاستثناء من الحظر المفروض على الأسلحة، وهي أيضا موضوع توصية إضافية للفريق، مما يرفع عدد التوصيات التي وافقت اللجنة على متابعتها إلى ١٠ توصيات.

وهكذا، فإن إجراءات المتابعة ما برحت تشتمل على ما يلي: النظر في ثلاث توصيات تتعلق بشراء ليبيا للأسلحة، والتي جرى بحثها في اجتماع ثنائي عقد مع الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة في ١٢ آذار/مارس وخلال مشاورات غير رسمية أجرتها اللجنة في ٢ حزيران/يونيه بمشاركة الممثل الدائم لليبيا، والتي سأتطرق إليها فيما بعد.

ثمة توصية كانت تهدف إلى الطلب من الممثل الدائم لليبيا تحديث أسماء الموظفين المخولين لدى جهة الاتصال الليبية لتنسيق مشتريات الأسلحة، وهذه التوصية لا تتطلب متابعة لأن الممثل الدائم لليبيا قدم المعلومات اللازمة في ٢٠ آذار/مارس، قبل أن تكتب إليه اللجنة.

لذلك، لا يزال يتعين على اللجنة اتخاذ إجراءات متابعة بشأن ست توصيات حاليا. وفي ١٨ و ٢٧ آذار/مارس، وفي ١٢ و ١٦ و ٢٠ أيار/مايو على التوالي، أبلغت دولة عضو اللجنة عن مواعيد ومواقع توريد أجزاء من عمليات نقل أسلحة إلى ليبيا، كانت اللجنة قد أُخطرت بها مسبقا.

وفي ١٨ آذار/مارس، تلقت اللجنة رسالة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، بخصوص مبادرة لتنفيذ تدبير حظر السفر على نحو أكثر فعالية من خلال التعاون مع منظمة الجمارك العالمية.

وفي ٣ نيسان/أبريل، تلقت اللجنة رسالة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، يقترح فيها تعيين ستة أعضاء في فريق الخبراء المعني بليبيا.

وفي ١١ نيسان/أبريل، تلقت اللجنة رسالة ثانية من رئيس اللجنة المذكورة آنفا ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، حول الإجراءات المُتبعة لمطالبة الدول الأعضاء المعنية بتقديم بيانات الاستدلال البيولوجي المتعلقة بالأفراد المدرجين على قائمة اللجنة.

وفي ١٦ نيسان/أبريل، تلقت اللجنة تقريرا من إحدى الدول الأعضاء عن فقد جزء من شحنة أسلحة وأعتدة ذات صلة في ليبيا، وهي شحنة سبق وأن وافقت اللجنة على طلب استثناء بشأنها.

وفي رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو، دعت اللجنة الممثل الدائم لليبيا إلى حضور اجتماع اللجنة لمناقشة توصيات الفريق المتعلقة بمشتريات ليبيا من الأسلحة، فضلا عن إخطارين غير مكتملين لم يجر البت فيهما، بموجب الفقرة ١٣ (أ) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١).

وفي ٩ أيار/مايو، تلقت اللجنة تقريرا من الأمانة العامة عن حلقة العمل للتنسيق بين الأفرقة، التي عقدت في الفترة من ١٧-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

وفي ٢٠ أيار/مايو، تلقت اللجنة رسالة من الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، يبلغ فيها اللجنة بإنشاء جهتي اتصال لتنسيق مشتريات الأسلحة لصالح وزارة الداخلية ووزارة العدل، بالإضافة إلى إدارة المشتريات العسكرية، والتي استمرت، وفقا للرسالة، في القيام بدور جهة الاتصال لوزارة الدفاع.

وفي مشاورات غير رسمية جرت في ٢٩ أيار/مايو، تلقت اللجنة معلومات مستكملة من فريق الخبراء الذي أعيد تعيينه. وقدم الفريق إلى اللجنة أخرى المعلومات عن أنشطته منذ تقديم تقريره الختامي (انظر S/2014/106، المرفق). وعرض الفريق خطط سفره ذات الصلة بالولاية الحالية وأعرب عن قلقه إزاء الوضع الأمني المتوتر في ليبيا، وأبلغ اللجنة عن شركة تمارس الاحتيال حيث تخاطب الدول الأعضاء حاليا وتدعي أنها مؤذن لها باسترداد الأموال المجمدة بالنيابة عن ليبيا وتبعث إليها بمرسوم حكومي ليبي مزور يحمل رقم ٣٧٨ لهذا الغرض. وفي مشاورات غير رسمية أيضا أجريت في ٢٩ أيار/مايو، ناقشت اللجنة التشكيل الجديد لفريق الخبراء.

وفي ٣٠ أيار/مايو، تلقت اللجنة تقريرا عن التفتيش من دولة عضو، تماشيا مع الفقرة ١٣ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والفقرة ١٥ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١).

وشهدت المشاورات غير الرسمية للجنة في ٢ حزيران/يونيه مشاركة الممثل الدائم لليبيا لمناقشة المسائل المتعلقة بحظر الأسلحة. وبينما أعرب بعض أعضاء اللجنة عن تقديرهم للجهود القوية التي تبذلها ليبيا لتنفيذ الحظر على الأسلحة في ظل ظروف صعبة وأشاروا إلى ضرورة البحث عن حلول عملية وقابلة للتنفيذ، أبدى آخرون قلقهم إزاء الآثار المترتبة على عدم وجود آلية واحدة موحدة للمشتريات في ظل الوضع الأمني الراهن ودعوا إلى إنشاء جهة اتصال واحدة تحل محل فرادى الوزارات. واعترف الممثل الدائم لليبيا بالصعوبات التي ينطوي عليها وجود جهات اتصال متعددة، ولكنه أشار أيضا إلى أن هذا هو الخيار الأفضل بالنسبة للوضع الحالي، حيث أن ليبيا ليست لديها القدرة في هذه المرحلة على إنشاء هيكل واحد يغني عن جهات الاتصال المتعددة.

ورأى فريق الخبراء أن ثمة مخاطر كبيرة من تحويل مسار الأسلحة وإساءة استخدامها في ظل الوضع الحالي وأشار إلى أن عمليات نقل الأسلحة الجارية إلى ليبيا يُحتمل أن يكون لها تأثير ضار على الحالة الأمنية في البلد، وذلك في ظل وجود بعض الشكوك بشأن المستخدمين النهائيين على وجه التحديد للأعتدة المنقولة بموجب إخطارات وبشأن السيطرة على الأراضي، بما في ذلك الموانئ الجوية والبحرية. وستواصل اللجنة عملها مع ليبيا سعيا إلى تحديد الإجراءات والمسؤوليات في ما يتعلق بمشتريات الأسلحة بهدف تقديم أي مساعدة في وسعها.

أخيرا، أود أن أقدم بعض الإحصاءات المحدثة عن المسائل التي عالجتها اللجنة منذ تقديم التقرير الدوري الأخير إلى المجلس. في ما يتعلق بحظر الأسلحة، وافقت اللجنة على ثلاثة طلبات استثناء وتلقت إخطارين، لم يُتخذ أي قرار سلبي بشأنهما. وكذلك بشأن حظر الأسلحة، ردت اللجنة في حالة واحدة لا تتطلب تقديم إخطار، مستشهدة بالفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، وردت في ثلاث حالات بأن الإخطارات غير مكتملة. وتلقت اللجنة إضافتين أخريين لتقرير عن التنفيذ، سبق وأن قدمته دولة عضو.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير غاسانا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): سيدي الرئيس، يطيب لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر وأتمنى لكم ولوفدكم النجاح في إدارته

وأشكر السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة، كما أشكر السفير غاسانا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بخصوص ليبيا، على تقريره الشامل.

لقد بُليت ليبيا على مدى ٤٢ سنة بنظام دكتاتوري يقوم على الفوضى وغياب المؤسسات وتكريس سلطة الفرد الواحد الذي يأمر، فيطاع دون نقاش.

وقد تسبب هذا الوضع في غياب كامل للشعب الليبي عن المشاركة في الحياة السياسية وخلق لدى غالبية الليبيين عدم اكتراث بما يجري في دوائر اتخاذ القرار حتى بعد الثورة، وللأسف استغل بعض السياسيين وبعض قادة المجموعات المسلحة هذا الوضع ليفرضوا تعيين أشخاص تنقصهم القدرة والكفاءة في المناصب العليا والقيام بإجراءات حكومية مخالفة لمعايير الحكم الرشيد، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشاكل الموروثة عن النظام السابق وحرف مسار ثورة ١٧ فبراير وأبعدها عن الهدف الذي قامت من أجله.

وللأسف، فقد نفد صبر الليبيين في الشهور الأخيرة. فبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من انتصار الثورة والتخلص من الديكتاتورية، ورغم توفر الإمكانيات المادية والبشرية، لم يتحقق شيء من طموحات الشعب الليبي على الأرض باستثناء حرية التعبير التي أصبحت في الشهور الأخيرة مهددة بشكل خطير بسبب حملات التهديد والتخويف والابتزاز والاختطاف والاغتيال التي يتعرض لها الإعلاميون والناشطون السياسيون والحقوقيون، وذلك في غياب الجيش وقوات الأمن وامتناع القضاة عن ممارسة أعمالهم خوفا على حياتهم.

لقد عملت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بكل جد خلال السنتين الماضيتين على مساعدة الشعب الليبي على اجتياز المرحلة الانتقالية بسرعة ويسر، ولكن رغم دورها المتميز في المساعدة على تنظيم وإجراء الانتخابات ودعم مؤسسات المجتمع المدني وإزالة الألغام ومخلفات الحرب، إلا أنها، للأسف، لم تحقق ما هو مرجو على المستوى السياسي. ولم يكن ذلك بسبب عيب في البعثة أو في قيادتها التي نكن لها كل الاحترام والتقدير، ولكن ذلك ناتج عن عدم رغبة قيادات سياسية ليبية في الاستعانة بالبعثة، وفي نفس الوقت غياب المؤسسات الليبية القادرة على استيعاب المساعدة في مختلف القطاعات.

إن الشعب الليبي يقر بالعرفان والتقدير للدعم الذي لقيه من جانب مجلس الأمن خلال الثلاث سنوات الماضية، وهو يتطلع إلى المزيد من الدعم العملي من أعضاء هذا المجلس ومن جانب جميع الدول الصديقة لكي يتجاوز الشهور الباقية من المرحلة الانتقالية، وصولا إلى حكومة منتخبة وفقا لدستور دائم نأمل أن يتم اعتماده قبل نهاية هذه السنة. وبغض النظر عن العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في إطار ولايتها، والمساعدة الممتازة التي قدمتها ولا تزال تقدمها وخاصة في المجالات التي ذكرتها، إلا أن هنالك أولويات ملحة نأمل أن يسهم مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة العملية للسلطات الليبية في إنجازها، وهي: أولا حث جميع الفعاليات الليبية على توفير المناخ المناسب لإجراء انتخابات البرلمان في ٢٥ حزيران/يونيه الجاري، في جو من السلم والأمن.

ثانيا، مساعدة البرلمان الجديد في ممارسة مهامه بطريقة صحيحة، وأقول بطريقة صحيحة، ووفقا للممارسات الديمقراطية من خلال إقرار لائحة إجراءات واضحة وإقرار فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية بصورة واضحة وتنظيم حلقات عمل للبرلمانيين الجدد حول عمل البرلمانات وطريقة إدارتها.

ثالثا، مساعدة البرلمان الجديد والحكومة المنبثقة عنه للاتجاه فورا صوب إعادة تنظيم الجيش الليبي وفقا للمعايير الدولية وتسليحه بصورة جيدة وتسليمه جميع المعسكرات والقواعد العسكرية، وفي نفس الوقت نزع سلاح جميع المجموعات المسلحة وتفكيكها واستيعاب الأفراد الذين لا عمل لهم في أجهزة الدولة المختلفة وفقا لقدراتهم وتجريم حمل السلاح بدون ترخيص.

رابعا، مساعدة أجهزة الحكم المحلي فيما يخص إرساء إدارة محلية تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية وتخضع للمحاسبة، وحث الحكومة المركزية على منح سلطات محلية واسعة لها. هذا هو كل ما يريده الشعب الليبي، أيها السادة، من مجلس الأمن ومن جميع الأصدقاء في هذه المرحلة الحرجة، وكل ما عدا ذلك

من صعوبات، سيتم تجاوزها بكل يسر لأنه لا يوجد انقسام ولا اختلاف بين عامة أبناء الشعب الليبي وهم لا يزالون متحدين كما كانوا متحدين خلال ثورة ١٧ فبراير، ولكن الانقسام الخطير والاصطفاف الأيديولوجي في أعلى هرم السلطة، وعدم احترام قواعد الديمقراطية وحكم القانون، وغياب الخبرة والكفاءة في إدارة الدولة، وعدم وجود ضوابط لوسائل الإعلام، أظهر ليبيا وكأنها بلد منقسم على نفسه، تحكمه القبائل وتختلف فيه المصالح بين المناطق، وهي صورة خاطئة لا علاقة لها بالواقع، ولكن هذا الانطباع الخاطئ لدى من يتابعون الشأن الليبي رسخه غياب القيادة القادرة على فرض إحترام الجميع لها من خلال الحكمة وتقدير المسؤولية وعدم الانحياز لأي طرف واستخدام الخطاب السياسي الواعي والشفافية المعززة بالحقائق والأرقام.

إن ضباط الجيش الليبي وجنوده الذين يتجاوز عددهم الخمسين ألفا، ولا يزال أغلبهم يتقاضون راتبا مع البقاء في منازلهم، عازمون على إعادة تنظيم أنفسهم وتطهير صفوفهم لحماية مكاسب ثورة السابع عشر من فبراير ونشر الأمن في ربوع ليبيا ومراقبة حدودها رغم المحاولات التي يقوم بها بعض السياسيين وقادة مجموعات مسلحة لشيطنة كل ضباط وأفراد الجيش الليبي ورجال الأمن بهدف واحد هو منع عودة الجيش، وضمان خلو البلد من أي قوة مسلحة مركزية يمكن أن توقف ابتزاز الحكومة وإرغامها على إهدار المال العام، في صورة مكافآت للمسلحين تتجاوز قيمتها ما ينفق على الجيش والشرطة مجتمعين عدة مرات.

من يريد أن يقف مع ليبيا اليوم، عليه أن يساعدها على بناء الجيش وتسليحه بأسرع ما يمكن. ومن يريد أن يساعد ليبيا، عليه أن يساعدها فيما يخص عودة الشرطة إلى مراكزها. ومن يريد أن يساعد ليبيا، عليه ألا يسمح بالمساس بعملية التحول الديمقراطي وأن يتخذ إجراءات عقابية ضد كل من يحاول عرقلتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.